الفصل الواحد والعشرون

ملاحظات حول الكتاب المدرسي في العالم العربي: لبنان- دراسة حالة

سمير جرّار(*)

ملخص: يشير الباحث إلى أن هناك ثلاثة أنواع من الكتاب المدرسي في لبنان هي: ١) الكتاب المدرسي الرسمي الذي تفرضه السلطة كتاباً موحداً، ٢) الكتاب المدرسي الخاص، وهو كتاب تقوم بإنتاجه دور النشر والأبحاث الوطنية وتخضع هذه الكتب لقراءة من قبل المركز التربوي للبحوث والإنماء وموافقته، ٣) الكتاب الأجنبي وهو كتاب تجاري وضعته دور نشر أجنبية، ويمتاز بدليل للمعلم بالإضافة إلى تجهيزات وأدوات وشرائح علمية ومراجع... الخ. ويذكر الباحث أن المشكلة الرئيسية الأولى التي وقع فيها المركز التربوي للبحوث والإنماء في لبنان كانت الجدول الزمني لإصدار الكتب بحسب المناهج الجديدة. وأن المشكلة الأكبر هي أن معظم الخبراء الذين قاموا بتأليف الكتب لم يتبعوا المنهجية الحديثة في تأليف هذه الكتب، وأن معظم السلاسل الرسمية والوطنية المطروحة في السوق اللبنانية تفتقر إلى أدلة معلم ذات فائدة. ويعرض الباحث في هذه الدراسة مقارنة بين السلاسل الأجنبية والسلاسل التي تم إنتاجها في لبنان، فيرى أن دليل المعلم في الكتب الأجنبية يلعب دوراً هاماً في مساعدة المعلم، وأن هذه الأدلة تقدم برامج تقييم جرى تقنينها على مستويات مختلفة. لذلك يقترح الباحث إنشاء مركز عربي «للكتاب المدرسي» لتأهيل مجموعة من المتخصصين لمساعدة الدول في إنتاج كتبها. وقد عرض الباحث في نهاية الدراسة بطريقة موجزة أهداف ونتائج وتوصيات الدراسة التي قامت بها الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية بتقييم الكتب المدرسية ضمن مشروع تقييم المناهج التعليمية الجديدة في لبنان والذي شارك في رعايته المركز التربوي للبحوث والإنماء، ومكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت ومركز الأمم المتحدة الإنمائي.

(*) مدير ثانوية الروضة، sajarrar@rhs.edu.lb ، بيروت-لبنان.

كان الكتاب المدرسي العامل الأهم في العملية التربوية والمرجع الرئيسي، في حين كان التعليم هو الأساس والمعلم أو المعلمة محور العملية التعليمية. وبعد أن تطوّرت الفلسفة التربوية وتقنياتها أصبح التركيز على عملية التعلّم وأصبح الطالب أو الطالبة محور عملية التعلّم وهدفها. كان من المفترض أن يتغير دور الكتاب المدرسي من كونه المرجع الوحيد للمنهج ليصبح أحد المصادر والوسائل التي تلعب دوراً في عملية التعلّم.

والكتاب المدرسي أنواع لكل منها خصائصه، ميزاته وعثراته:

١. **الكتاب المدرسي الرسمي**، كما في الأنظمة التربوية المركزية (وهي حال معظم الدول العربية) حيث تفرض السلطة كتاباً موحّداً، يكون في معظم الأحيان من إنتاج مراكز البحوث التربوية فيها أو تحت إشرافها.

في لبنان، مثلاً، تفرض الدولة على المدارس الرسمية في معظم الحالات كتابها الرسمي الذي أشرف على إنتاجه المركز التربوي للبحوث والإنماء. إلا أن المدرسة الرسمية لا تستقطب إلا حوالى ثلث الطلاب الملتحقين بالتعليم ما قبل الجامعي. أما المدارس الخاصة فلها الحق في استعمال أي سلسلة من السلاسل الوطنية أو الأجنبية ما دامت متوافرة في السوق المحلية.

٢. **الكتاب الخاص**، هو كتاب تقوم بإنتاجه دور النشر والأبحاث الوطنية. وعادة يكون موافقاً للمنهج الوطني، أي يكون مفصّلاً للأهداف التي وضعتها وزارة التربية والتعليم. بوجود مجموعة من السلاسل الوطنية، يكون الخيار للمؤسسات التعليمية مُتاحاً في انتقاء واحدة منها واعتمادها كما هو الحال في أكثر المدارس الخاصة في لبنان. إلا أن هذه السلاسل تخضع لقراءة من قِبل المركز التربوي للبحوث والإنماء وموافقته كشرط قبل السماح باستعمالها. المشكلة هنا أنه في معظم دول العالم الثالث غالباً ما تكون الوزارة أو المراكز التربوية غير قادرة فنياً على التدقيق في جميع الكتب والسلاسل الوطنية؛ لذا غالباً ما يكون بعض هذه الكتب أو السلاسل موضع سؤال إما بسبب النواقص أو الأخطاء أو الإخراج أو المنهجية المتعلقة بالتأليف والتي قد تتعارض مع الفلسفة التربوية والمناهج التي وضعتها الوزارة.

فبسبب عدم وجود معايير واضحة للتأليف والإنتاج، ومن ثم الإجازة في نشر

الكتاب، نجد بعض الكتب الوطنية دون المستوى المطلوب، بالرغم من وجود بعض السلاسل المميزة.

٣. **الكتاب الأجنبي**، وهو في الأغلب كتاب تجاري وضعته دور نشر أجنبية. وعادة ما يكون موضوعاً لمناهج وأهداف غير متطابقة مع المنهج الوطني الموضوع. عندئذ تضطر المدارس التي تستعمله إلى إضافة بعض الوحدات أو حذفها. وفي الكثير من الأحيان نجد أن الكتاب الأجنبي يحمل قيماً وأفكاراً قد لا تناسب الطلبة أو المجتمعات التي تستعمله، لأنه وُضع أصلاً لمجتمع مختلف.

إلا أن هذه الكتب والسلاسل تمتاز بدليل للمعلم يعتمد على آخر التقنيات والأبحاث الخاصة بإنتاج الكتاب المدرسي، بالإضافة إلى معظم احتياجات المادة المعتمدة من تجهيزات وأدوات وشرائح علمية ومراجع وغيرها، وأن تصميم هذه الكتب وإخراجها يأخذان مبالغ وجهوداً طائلة من مجموعة من الخبراء الذين يشاركون في عملية وضع الصيغة النهائية للكتاب بعد أن يتم تقييمها وتجربتها في المئات من الصفوف مع الآلاف من التلاميذ والأساتذة المشاركين. لذا تكون كلفة هذه السلاسل عالية تتجاوز العشرات من ملايين الدولارات، إلا أن توزيعها في أسواق كبيرة في مناطق مختلفة من العالم يدعم الجهد والكلفة المبذولين في إنتاجها.

واللافت في الكتب الأجنبية ذات المستوى الجيد - وليس جميعها بنفس المستوى - أن دليل المعلم عادة ما يكون أضعاف حجم الكتاب. فيه نجد كل ما يحتاجه المعلم أو المعلمة من مصادر أو معلومات إضافية والمهارات والتمارين والشفافيات وأسئلة التقييم حول الوحدة أو الدرس المقترح، حيث يصبح الكتاب مع دليل المعلم مادة متكاملة تساهم في رفع مستوى المعلم أو المعلمة من خلال إعطاء عدة نماذج لطرق وأساليب مختلفة لتقديم الدرس أو المفهوم أو المهارات. وهذه المادة قد تتضمن بعض الأنشطة الملازمة والمختبرات أو التمارين المصاحبة لها. هذا مع العلم بأن بعض هذه السلاسل الحديثة أصبح مزوداً بأقراص مضغوطة تحتوي الكثير من المواد المكملة أو المنشطة التي تسمح بإعطاء ذوي الحاجات الخاصة من معوّقين أو موهوبين أعمالاً إضافية أو أساليب مختلفة للتعامل مع المفاهيم أو المهارات المطلوبة بدون جهد كبير يبذله المعلم أو المعلمة، بالإضافة إلى مراجع يسهل استخدامها على الانترنت تساهم في إثراء المادة المتوافرة.

وعند النظر في وضع الكتاب المدرسي في لبنان كدراسة حالة نجد أنه في «خطة النهوض التربوي» التي أعدّها المركز التربوي للبحوث والإنماء والصادرة في ٨ أيار ١٩٩٤ محوراً خاصاً، ضمن مجالات الخطة التربوية حول الكتاب المدرسي. وكان الهدف العام من هذا المحور والإطار الأساسي هو «تطوير صناعة الكتاب المدرسي المحلي تأليفاً وإخراجاً وطباعة» وخاصة الكتاب المدرسي الوطني الصادر عن المركز التربوي للبحوث والإنماء بحيث:

أ- «يوفر التربية المدرسية التكوينية (Formative Education).

ب- يخاطب عقل التلميذ وتكون قراءته ممتعة.

ج- يستجيب لمتطلبات العلم وتقدّمه ويساير التطور التكنولوجي ويصهر أبناء الوطن، وينمّي فيهم معاني الألفة والمحبة والتعاون» (المركز التربوي للبحوث والإنماء، ١٩٩٤، ص ١٧).

وللوصول إلى الأطر والأهداف العامة التي تلحظها خطة النهوض التربوي بشأن الكتاب المدرسي، قامت الخطة بوضع تصوّر للإجراءات العملية للعمل في محور الكتاب المدرسي، ومن أهمّها:

- «وضع معايير جديدة لتأليف الكتب المدرسية المحلية وفاقاً للمناهج التعليمية الجديدة، وإنتاجها وتسعيرها وتسويقها وتقييمها.

- إجراء دورات تدريبية متخصصة للعاملين في صناعة الكتاب المدرسي الوطني تأليفاً وإنتاجاً وتسويقاً وتقييماً.

- تطبيق التجارب العالمية الناجحة في مجال إعداد كتب العلوم والرياضيات والتكنولوجيا واللغات العربية والأجنبية.

- إعداد وإنتاج سلسلتين نموذجيتين: واحدة لمادة التاريخ والثانية لمادة التربية المدنية والتنشئة الوطنية في جميع المراحل التعليمية ما قبل الجامعية.

- مراقبة الكتاب المدرسي الأجنبي وإخضاعه للموافقة المسبقة قبل استعماله في المدارس اللبنانية كافة وذلك وفاقاً لتنظيم يوضع لهذا الغرض.

- مراقبة الكتاب المدرسي المحلي وإخضاع مخطوطته للموافقة المسبقة تبعاً للمعايير التي تحدد وفاقاً لتنظيم يوضع لهذا الغرض عملاً بالفقرة أعلاه.

- تفعيل أجهزة تسعير الكتب المدرسية ومراقبتها بإصدار التشريعات اللازمة لذلك.
- إعداد الحقيبة التربوية لمرحلة الروضة وإنتاجها.
- وضع مخطط وجدول زمني لإصدار سلاسل الكتاب المدرسي الوطني في المرحلة الثانوية وتنفيذه تدريجياً.
- وضع الملف الفني لتأمين الدعم المستمر للكتاب المدرسي الوطني.
- وضع سياسة متطورة لإنتاج الكتاب المدرسي الوطني». (المركز التربوي للبحوث والإنماء، ١٩٩٤، ص ص ١٧-١٨)

بالرّغم من الأهداف والإجراءات العملية التي اقترحتها الخطة والتي ركزت على وضع معايير لجودة التأليف وفق الفلسفة والمناهج الجديدة والدعوة إلى تدريب المتخصّصين في صناعة الكتاب والدعوة إلى مراقبة المخطوطات والموافقة المسبقة... إلا أنّ الواقع كان غير ذلك تماماً.

في اعتقادي أن المشكلة الرئيسية الأولى التي وقع فيها المركز التربوي للبحوث والإنماء كان الجدول الزمني لإصدار الكتب بحسب المناهج الجديدة والتي صدرت بالمرسوم ١٠٢٢٧ المادة الخامسة.

ويذكر الرئيس السابق للمركز التربوي «أن كل كتاب مدرسي أصدره المركز التربوي كان محكوماً بعامل الوقت الضاغط... ولم يوافق خبراء اليونسكو على الوقت المقترح وهو سنتان لإنتاج الكتب، فقد أصرّت الأخيرة (اليونسكو) أن هذا العمل يتطلب أربع سنوات على الأقل» (فريحة، ٢٠٠٣).

أما المشكلة الأكبر فهي أن معظم الخبراء الذين قاموا بتأليف الكتب ومراجعتها لم يتبعوا المنهجية الحديثة في تأليف الكتب والتي تعتمد على مجموعات عمل تشمل في ما تشمل خبير المادة، وخبير طرق التدريس، وخبير الوسائل التربوية، خبير تقنيات تربوية ومناهج، مصمّم كتب Instructional Designer وأساتذة صفّ. ولا بدّ لواضعي الكتب أو فرق التأليف بعد وضع المسودة الأولى للكتاب المطروح من تجربة الكتب المقترحة في عيّنة من المدارس تشمل كل المناطق الجغرافية في لبنان، على أن يُستفاد من الملاحظات والتعليقات الواردة لإجراء التعديلات والتغييرات المطلوبة قبل البدء بطباعة الكتب.

كما أنه لا بدّ من استخدام معايير واضحة، وأسلوب واحد في الكتاب خاصة حين يكون المؤلفون كثيرين، بحيث تكون الوحدات الموجودة متناسقة ومتكاملة في الأسلوب والطريقة والمرجعية. والأهم من هذا بالنسبة إلى الكتب المؤلفة باللغة العربية اعتماد قائمة بالمفردات التي يجب استخدامها بالنسبة إلى المرحلة العمرية أو الصف الذي يتم التأليف له. فالمعلوم أن الكتب الأجنبية تعتمد عادة على مجموعة مفردات لكل مرحلة عمرية تمّ انتقاؤها من قبل علماء اللغة الذين يحدّدون الكلمات التي يجب استخدامها وترسيخها في الكتب التي توضع بين أيدي الطلبة. وبذلك يكون مستوى الكتب المستعملة للصف الواحد متقارباً ومتكاملاً.

بالإضافة إلى كل ما سبق، نجد أن معظم السلاسل الرسمية والوطنية المطروحة في السوق اللبنانية تفتقر إلى أدلة معلم ذات فائدة. فإذا قارنا ما بين السلاسل الأجنبية والسلاسل التي تمّ إنتاجها في لبنان وجدنا أن الأولى تمتاز بمجموعة من الصفات من أهمّها:

أنها وضعت لمساعدة المعلم أو المعلمة في التحضير للدرس بشكل كامل. فعادة يتمّ استنساخ صفحة الدرس من كتاب الطالب في ربع الصفحة ثم يرصد في بقية الصفحة شروح وأساليب مختلفة لتقديم المفاهيم والمهارات. وإنها غالباً ما تحتوي على معلومات مكملة أو ملازمة للمادة، بالإضافة إلى قائمة بالمصادر والشبكات (websites) التي يمكن ان تلقي الضوء على المزيد من المراجع. وإنه عادة ما تقدم الشفافيات والخرائط المطلوبة ليتم استنساخها للطلبة. وفوق ذلك فهي تحتوي على أسئلة وتمارين إضافية تركز على مراحل التفكير وحلّ المشكلات المطلوبة لإثراء الطلبة وإعطائهم الفرصة لاستخدام مهارات التفكير الناقد، وإنها قد تقدم مادة إضافية للطلاب المبدعين بالإضافة إلى تمارين ومادة للطلبة الذين يحتاجون لعدة وسائط لاستيعاب الدرس.

ومنذ مطلع الألفية بدأت السلاسل الأجنبية تطرح الكتاب وأدلة المعلم على الشبكات أو على أقراص مدمجة. وهنا يلعب دليل المعلم دوراً هاماً في مساعدة المعلم أو المعلمة في تقديم درس مميز ولا سيّما المعلمين الموجودين في الأطراف والذين لا تتوافر لهم المراجع والمكتبات التي يحتاجون.

وعلينا أن لا ننسى أن الكثير من أدلة السلاسل الأجنبية تقدم برامج تقييم جرى

تقنينها على مستويات مختلفة ليستعملها المعلمون والطلبة للتأكد من تمكنهم من المهارات والمفاهيم والكفايات المطلوبة. وبذلك يكون عنصر التقييم مكملاً للمادة العلمية المقدمة.

بعد أن عرضنا بعض الملاحظات حول الكتاب المدرسي والمشاكل التي تواجهه لا بدّ من الإشارة إلى أن معظم الدول العربية قامت أو تقوم بإعادة النظر في مناهجها التربوية، وهذا يتطلب بالتالي إعادة النظر في الكتب المدرسية. لذا وجب إنشاء مركز عربي «للكتاب المدرسي»، حيث يتم تأهيل مجموعة من المتخصّصين الأكفاء لمساعدة الدول في إنتاج كتبها.

وقد قامت الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية بتقييم الكتب المدرسية من ضمن مشروع لتقييم المناهج التعليمية الجديدة في لبنان، وكجزء من مشروع دعم التعليم الأساسي في لبنان الذي موّله البنك الدولي والذي شارك في رعايته المركز التربوي للبحوث والإنماء، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

كان الهدف من تقييم الكتب المدرسية التي أصدرها المركز التربوي للبحوث والإنماء نتيجة لخطة النهوض التربوي والمناهج الجديدة التي اعتمدتها وزارة التربية «دراسة الناحية البيداغوجية والثقافية»، وتعيين مواطن الضعف والقوة فيها، ومن ثم إعطاء توصيات لمراجعة هذه الكتب وتطوير نظام تأليف الكتب المدرسية من خلال اقتراح معايير وشروط مرجعية.

شارك في عملية التقييم البيداغوجي أربع فئات، وهم الخبراء والمستشارون، المعلمون والمعلمات، التلاميذ والأهل. وقد تمّ التقييم من خلال استمارات خاصة أعدّت لكل فئة. أما بالنسبة إلى الناحية الثقافية فقد شارك المستشارون بوضع بطاقات تقييم تخصّ الموضوعين اللذين طلب إليهم تقييمهما، وهما: القوالب الجنسية، والقوالب المهنية الاجتماعية (الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ٢٠٠٢، ص ١).

تناول التقييم البيداغوجي الصفوف: الأول، والثالث، والسادس، والتاسع والثالث الثانوي (الثاني عشر). أما المواد فهي: اللغات العربية، الانكليزية والفرنسية، والعلوم، والرياضيات والاجتماعيات بحسب ما يدرس في كل من الصفوف موضوع التقييم. أما الناحية الثقافية فقد شملت تقييم ١٣ كتاباً من الصف

السادس في المواد السبع الأساسية، وذلك بالاستناد إلى عدد من السلاسل المتداولة.

استخدمت هذه الدراسة ١٦ محكاً لتقييم الكتب المدرسية من الناحية البيداغوجية، وهي تشمل: اتساق التنظيم العام للكتاب، التوافق بين محتوى الكتاب وتفاصيل منهج المادة وأهدافها التعلمية، توافر المهارات والمواقف، العلاقة بين محتوى الكتاب وحاجات المتعلّم، صحة المحتوى، اتساق بنية الدرس وجاذبيته، ملاءمة بنية الدرس، الكثافة والوقت، صلاحية التقييم، ملاءمة اللغة لنمو المتعلّم، سلامة اللغة، الصعوبة، الكفاية، الوضوح، الصلاحية، وظيفة الكتاب. وحدّدت ضمن كل محك مبيّنات تدل على وجوده. وبشكل عام فقد أعطى المستشارون تقييمهم للمحكات الأحد عشر الأولى، بينما أعطت الفئات الأخرى تقييمها لبعض هذه المحكات ولمبيّنات مختارة في كل منها. أما المعلمون والتلاميذ فقد قيّموا المحكات الخمسة الأخيرة مع مبيّناتها، بالإضافة إلى بعض المحكات والمبينات المختارة من مجموعة المحكات الأولى. ونورد في الجدول رقم ١ توزيع المحكات على فئات المقيّمين وعلى الصفوف.

أما محكات التقييم الثقافي فتتوزع في مجموعتين:

محكات التنميط الجنسي وهي: ١) الحضور: بين مؤلفي الكتب المدرسية، في العناوين، البطولة في النصوص، الصور والرسوم، الأسئلة والتمارين، ٢) الشخصيات: الإطار العلائقي (الشبكة، المضمون، الحيّز المكاني) المهام والأعمال والنشاطات والمبادرة والقرار والملكية، الملامح العامة للشخصية (مع معالجة موضوع الشخصيات بالنسبة إلى كل جيل على حدة)، ٣) جندرية اللغة، ٤) المظهر الخارجي للجنسين.

أما محكات التمييز الاجتماعي - المهني فهي: مواصفات الشخصيات، الصفات، أنواع الأفعال، نتائج الأفعال (مع التمييز بين سبع فئات اجتماعية - مهنية).

وقد تمّ إجراء أربع مقارنات بين نتائج التقييم: الأولى بين المحكات، والثانية بين المواد، والثالثة بين الصفوف، والرابعة بين الفئات التي قامت بالتقييم (الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ٢٠٠٢، ص ٢).

أظهرت نتائج الدراسة أن مقارنة المحكات عبر المواد يمكن تصنيفها بالنسبة إلى مؤشراتها إلى أربع فئات:

أ) فئة المحكات المتميزة:

١. صلاحية الكتب المدرسية من حيث المحتوى والمستندات.

٢. جودة وظيفة هذه الكتب من حيث استعمالاتها.

ب) فئة المحكات الجيدة:

١. توافق محتوى الكتب وتفاصيل مناهج المواد وأهدافها التعلمية.

٢. العلاقة بين محتوى الكتاب وحاجات المتعلم.

٣. صحة المحتوى.

٤. سلامة اللغة العربية.

٥. سلامة اللغة الانكليزية.

٦. الوضوح.

٧. الاتساق العام للكتاب.

ج) فئة المحكات المقبولة:

١. ملاءمة بنية الدرس.

٢. سلامة اللغة الفرنسية.

٣. الصعوبة.

٤. الكفاية.

د) فئة المحكات الضعيفة:

١. توافر المهارات والمواقف.

٢. اتساق بنية الدرس.

٣. الكثافة والوقت.

٤. التقييم.

٥. ملاءمة اللغة.

على هذا نرى أن أفضل محكين هما صلاحية الكتب المدرسية، ووظيفة الكتب المدرسية.

أما أضعفها فهي: الكثافة والوقت، توافر المهارات والمواقف، وصلاحية التقييم.

أما مقارنة المواد عبر الصفوف، فنجد أن كتب الرياضيات كانت الأفضل تتبعها الكتب الجديدة وهي كتب الاقتصاد، وكتب العلوم، وكتب الاجتماع، وكتب التربية المدنية. أما الكتب الضعيفة فتشمل كتب اللغة الانكليزية والعربية والفرنسية. وتجدر الملاحظة إلى أن مؤشر كتب اللغة العربية كان الأدنى بين اللغات وبين جميع المواد.

«وعند مقارنة مستوى تحقق كل محك في كل صف والمؤشر لكل صف، فقد سجلت الدراسة الملاحظتين التاليتين:

١. ثمة تفاوت في مستوى تحقق المحكات للصف الواحد.

٢. أن مؤشر كل من الصفوف الخمسة لا يتجاوز المقبول بالنسبة إلى تحقق المحكات. وبكلام آخر فإن هناك مجالاً كبيراً لتحسين الكتب المدرسية للصف الواحد خصوصاً من حيث توافر المهارات والتخفيف من الكثافة والعناية بصلاحية التقييم». (الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ٢٠٠٢، ص ٩)

وقد لخصت الدراسة مجموعة من الإشكاليات أهمها:

١. التفاوت في مستوى تحقق محكات الصفوف للمادة الواحدة.

٢. التفاوت في مستوى تحقق محكات المواد للصف الواحد.

٣. تدني مستوى تحقق المحكات في الكتب المدرسية للغات وخصوصاً للغة العربية.

٤. الكثافة وتوافر المهارات والمواقف.

٥. الضعف الكبير في التقييم.

٦. محدودية موقع البنات والنساء مقارنة بالصبيان والرجال في الكتب المدرسية.

٧. تنميط للشخصيات والفئات المهنية لمصلحة الشخصيات القيادية.

٨. الاتفاق على شروط مرجعية بيداغوجية وثقافية موحّدة للكتب المدرسية.

٩. إيجاد آلية لتوظيف الشروط المرجعية في كل مراحل عملية التأليف.

وبناءً على نتائج الدراسة والإشكاليات التي لحظت، فقد تمّ وضع التوصيات التالية:

التوصية الأولى

يرى الباحثون أن هناك حاجة إلى اعتماد آلية محددة وملزمة في نظام تأليف الكتب المدرسية بغية التنسيق الرأسي بين الكتب المدرسية للمادة الواحدة في الصفوف المختلفة وذلك بغية ضمان وجود نوعية جيدة وكافية للكتب المدرسية عبر الصفوف. ويرى الباحثون أيضاً الحاجة إلى التنسيق الأفقي بين الكتب المدرسية للصف الواحد لضمان ثبات التوجّه التربوي لكتب الصف الواحد التي تدرسها الفئة العمرية نفسها.

التوصية الثانية

اعتماد آلية محددة وملزمة: (١) للتنسيق في المقاربة التعليمية في كتب اللغات الثلاث (٢) العمل على رفع مستوى الكتب في اللغات وخصوصاً في النواحي الضعيفة التي أظهرتها الدراسة وهي: توافر المهارات والمواقف، اتساق بنية الدرس وجاذبيته، ملاءمة بنية الدرس لمادته، الكثافة والوقت المخصص، صلاحية التقييم.

التوصية الثالثة

إعادة نظر جذرية في مفهوم الكتاب المدرسي بحيث يكون، إلى جانب كونه «مرجعاً للمادة»، وسيلة، ضمن وسائل أخرى، لتعلم التلاميذ المهارات الخاصة بالمادة والمهارات الفكرية والاجتماعية المتضمنة في المناهج والمواقف الإيجابية نحو المادة ونحو التعلم المستمر. وهذا يعني التخفيف من المحتوى بما يسمح للتلاميذ بتعلم هذه المهارات ضمن الوقت الدراسي المتاح.

التوصية الرابعة

دمج أنشطة التقييم في الكتب المدرسية لجعل التقييم جزءاً من الكتاب المدرسي والدليل التربوي.

التوصية الخامسة

مراعاة التوازن بين الجنسين عند إعادة النظر في الكتب المدرسية الحالية أو

تأليف كتب جديدة، وذلك في النصوص ومستوى التحليل، والعمل على إزالة التنميط الجنسي.

التوصية السادسة

عند إعادة النظر في الكتب الحالية أو تأليف كتب مدرسية جديدة يجب مراعاة وجود تصورات عصرية غير نمطية للمهن وأصحابها، واستعمال لغة غير نمطية وغير منحازة في وصف الفئات والشخصيات المهنية مع مراعاة التوازن بين واجبات أصحاب المهن وحقوقهم.

تتطلب التوصيات المذكورة سابقاً، وجود شروط مرجعية بيداغوجية وثقافية بالإضافة إلى التنسيق الرأسي بين كتب المادة الواحدة عبر الصفوف، وبين كتب الصف الواحد للمواد المختلفة.

التوصية السابعة

إيجاد شروط مرجعية موحّدة للكتب المدرسية تلزم بها الكتب المدرسية كحد أدنى. ونقترح اعتماد المحكات والمبيّنات المتفق عليها كمنطلق للشروط المرجعية للكتب المدرسية.

إن التوظيف المثمر للشروط المرجعية المتفق عليها لتأليف الكتب المدرسية تتطلب آليات محددة وفعّالة لتوظيف هذه الشروط المرجعية في جميع مراحل تأليف الكتب المدرسية.

التوصية الثامنة

إيجاد آلية لتوظيف الشروط المرجعية في كل مراحل عملية تأليف الكتب المدرسية من خلال:

- تنظيم ورش عمل لفريق المؤلفين لكتب المادة الواحدة عبر الصفوف ولكتب الصف الواحد عبر المواد قبل البدء في عملية التأليف، للوصول إلى تصور مشترك للشروط المرجعية وأبعادها ومتطلباتها.

- التقييم التكويني لفصول الكتاب للصف الواحد للمادة الواحدة من قِبل فريق مؤلفي ذلك الكتب باستعمال الشروط المرجعية ذاتها خلال عملية التأليف رأسياً (للمادة الواحدة عبر الصفوف) وأفقياً (للصف الواحد عبر المواد).

- إخضاع كل الكتب لتقييم خارجي معتمد على الشروط المرجعية ذاتها وعدم اعتماد أي كتاب إلا بعد أن يحقق حداً أدنى متفقاً عليه، من النوعية بحسب الشروط المرجعية (الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ٢٠٠٢، ص ص ١١-١٥).

وفي الختام، لا بد من التأكيد على ضرورة تطعيم فِرق التأليف بالخبراء في سيكولوجية التعليم وطرائقه، وبخبراء تقنيات أو تكنولوجبا التربية، بالإضافة إلى المختصين بإخراج الكتاب المدرسي وطباعته، على أن يشارك في كل مجموعة مادة وصف معلمة أو معلم للصف لا يزال يمارس التعليم لأنهما الأقرب إلى واقع الطالب أو الطالبة من حيث الإدراك والاهتمام. ونؤكد على ضرورة وضع قائمة بالمفردات باللغة العربية التي يجب استعمالها، عند تأليف الكتب، للصف أو للفئة العمرية بحيث لا يُجاز طباعة كتاب لا يحتوي على الأقل على الكلمات التي يجب استعمالها في كل صف وفي جميع مواده.

وعلينا أن لا ننسى في هذا المجال أهمية إنتاج أدلة المعلم لكل كتاب على حِدة على أن يشمل كل ما يحتاجه الكتاب المدرسي من شروحات إضافية للمعلم أو المعلمة، الشفافيات المطلوبة، نماذج لأسئلة التقييم، مع «مفاتيحها» والمراجع المتعلقة بكل درس والمتوافرة على شبكة الانترنت والمواد التي يمكن إعطاؤها للطلبة الذين يستوعبون الدرس بسرعة ومواد إضافية أو مكملة للطلبة الذين يحتاجون وقتاً أكثر وجهداً أكبر في استيعاب بعض المفاهيم. وفي هذه الحالة يكون دليل المعلم المرافق للكتاب المدرسي مساعداً أساسياً وضرورياً لكل معلم أو معلمة، ومرادفاً لعملية التدريب المستمرّ.

المراجع

فريحة، نمر (٢٠٠٣). **المركز التربوي في ١٠١٧ يوماً**. بيروت: المركز التربوي للبحوث والإنماء.

المركز التربوي للبحوث والإنماء (١٩٩٤). **خطة النهوض التربوي في لبنان**. بيروت: المركز التربوي للبحوث والإنماء.

الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية (٢٠٠٢). تقييم المناهج التعليمية الجديدة في لبنان. **المكون الفرعي رقم ٣: تقييم الكتب المدرسية**. بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية. تقرير غير منشور.